باكستان ومآلات التحالف الأمريكي

أ. محمد عادل

(كاتب وباحث سياسي. سكرتير تحرير التقرير الارتيادي للبيان)

ملخص البحث

مثَّلت العلاقة الأمريكية الباكستانية نموذجًا بارزًا لطبيعة العلاقة المصلحية التي ترتبط بها أمريكا مع دول العالم، في غالب سياساتها الخارجية؛ حيث تأرجح مؤشر العلاقة صعودًا وهبوطًا، حسب الحاجة الأمريكية للدور الباكستاني، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي والمصالح الأمريكية في منطقة جنوب آسيا ووسطها، فضلاً عن دورها في محاربة «الإرهاب».

ويبدو أن مؤشر العلاقة -بعد أن بلغ أعلى درجاته بعد أحداث سبتمبر- آخذ في الهبوط؛ بعد تراجع أهمية باكستان بالنسبة للولايات المتحدة، بل وصل الأمر -برغم كل ما قدمته باكستان لدعم الحملة الأمريكية على «الإرهاب» - إلى الدرجة التي أصبحت فيها السيادة الباكستانية نفسها مهددة على أراضيها.

وبرغم حساسية وضع الدين في الحسّ الشعبي الباكستاني؛ إلا أن أمريكا لم تلتفت لخطورة تجاوز ذلك المعطى الأكثر أهمية في الحياة الباكستانية، وكان التحريض ضد المناهج والمدارس الدينية، ومحاربة التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها أحد شواهد هذا التجاوز.

وبين التأزم الداخلي؛ بسبب تصاعد الرفض الشعبي لسياسات النظام، والمواجهة مع الإسلاميين، فضلاً عن مشكلات القبائل التي يصعب إرضاؤها، والتململ الذي بدأ يتسلل لصفوف العسكر، وتراجع قضية كشمير، إضافة للضغوط الخارجية على مشرف لاستمرار تقديم الدعم لتحالف الحرب «ضد الإرهاب»، بين كل ذلك يبدو نظام مشرف في مأزق حقيقي، قد يفشل في تجاوزه؛ بسبب صعوبة التوفيق بين التمسك بتحالفه مع أمريكا من جانب، مع المحافظة على بقاء النظام واستمراره من جانب آخر.

ومع مرور الوقت تأكد خسارة النظام الباكستاني، وظهر المأزق الذي أوقع نفسه فيه، وتجاوز تهديد النظام إلى تهديد بنية الدولة ذاتها؛ بسبب تنازلاته التي قدمها لأطراف خارجية على حساب قضايا حساسة، تأتي في مقدمة أولويات الأمن القومي الباكستاني.

إن ما آل إليه الوضع الباكستاني في ظل التحالف الذي جمعها والولايات المتحدة، وفي ظل تجاوز النظام للاعتبارات الدينية، يؤكد المقولة التي تثبت أن معارضة الاستعمار وإغضابه أقل تكلفة من استرضائه.

أفكار ومقتطفات

- في سبيل وقف حالة التهميش الأمريكي لباكستان، فترة التسعينيات، تنصَّل مشرف من تحالفه مع طالبان، في محاولة لتجنب الغضب الأمريكي من جانب، والانتقال بالعلاقات الباكستانية الأمريكية لمرحلة التحالف الاستراتيجي لموازنة التحالف الأمريكي الهندي من جانب آخر.

- يبدو أن مؤشر العلاقة -بعد أن بلغ أعلى درجاته بعد أحداث سبتمبر- آخذ في الهبوط، بعد تراجع أهمية باكستان بالنسبة للولايات المتحدة، يدل على ذلك تقديم أمريكا لشراكتها الاستراتيجية مع الهند على علاقتها التحالفية مع باكستان، بل وصل الأمر -برغم كل ما قدمته باكستان لدعم الحملة الأمريكية على «الإرهاب»- إلى الدرجة التي أصبحت فيها السيادة الباكستانية نفسها مهددة على أراضيها.

- يمتد الصراع الهندي- الباكستاني لأكثر من نصف قرن من الزمن، هي عمر دولة باكستان تقريبًا، تورط خلاله الطرفان في ثلاثة حروب، تسبب إقليم كشمير -ذي الأغلبية المسلمة- في اثنتين منهما.

- فضلاً عن المنطق العقدي، والولاء السياسي، الذي يربط كشمير بباكستان تاريخيًّا، إضافة للتضحيات التي قدمها الطرفان في سبيل الوصول لاستقلال كشمير أو التحاقها بباكستان، فإن القضية ترتبط في الحس الشعبي الباكستاني بالوجود الباكستاني ذاته، مما جعلها القضية الأهم على جدول السياسة الخارجية لإسلام آباد.

- منذ نشأة باكستان، وأوضاعها الداخلية، وسياساتها الخارجية محكومة بعاملين لا يمكن إغفالهما، للوصول لفهم دقيق لحقيقة الأوضاع الباكستانية ومستقبلها، أولهما «الدين» الذي يمثل محور النشأة للدولة، وما ترتب على ذلك من قوة دور التيارات الإسلامية في الحياة الباكستانية، و«الجيش» الذي يمثل محور الاستمرار والاستقرار.

- بالرجوع للطبيعة الأيديولوجية للدولة الباكستانية يظهر بوضوح أهمية الدور العقائدي، الذي قامت على أساسه الدولة منذ نشأتها، وجاء ذلك ردًّا طبيعيًّا مصاحبًا للشعور بالخوف الذي انتاب الباكستانيين، جراء محاولات الهيمنة الهندية لصبغ شبه القارة الهندية بطابعها الهندوسي، فكان من الصعوبة بمكان الوقوف أمام تلك الهيمنة بصبغتها الدينية سوى بالالتفاف حول الإسلام كمُكَوِّن وحيد يمكنه جمع مسلمي تلك المنطقة، على اختلاف أعراقهم تحت مظلة دولة خاصة بهم.

- كان انقلاب مشرف -وبتحريض ودعم من أمريكا- على التيارات الدينية الباكستانية، والانقلاب على طالبان، وثيقة الصلة بالجماعات الإسلامية الداخلية، يعد نوعًا من محاولة تجاوز ثوابت هامة في بنية الدولة.

- مثَّل الصراع مع الهند، خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير، المعطى الأكثر أهمية في توغل العسكر في السلطة ؛ للدرجة التي أصبح فيها اللاعب الأبرز في توجيه دفة الأمور.

- للتدليل على النفوذ غير العادي للجيش في باكستان ؛ فإن تأثير العسكر توغل في كل القطاعات الهامة في الدولة : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، حتى إن الكثير من رؤساء الجامعات الوطنية هم من قادة العسكر المتقاعدين.

- برغم شدة احتياج الولايات المتحدة للجيش الباكستاني في حربها ضد «الإرهاب» إلا أن المؤسسة العسكرية الباكستانية كانت دائمًا محل شك واتهامات من قِبَل أمريكا ؛ لما تعلمه من سابق العلاقات التي تربط المؤسسة العسكرية ، والمخابرات الباكستانية ، بالجماعات الإسلامية الداخلية وطالبان الأفغانية ، وتغلغُل العديد من الرُّتَب العسكرية من ذوي الخلفية الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية الباكستانية.

- رغم أن الدعم الأمريكي لبناظير تمكن من إعادتها -بعد سنوات المنفى- إلى حلبة السياسة الباكستانية بقوة ، وفرض شروطها على مشرف لقبول عودة تؤمِّن بعض المصداقية للنظام ، إلا أن هذا الدعم يبدو أنه كلَّفها الكثير من مصداقيتها الشعبية ؛ لِما تحظى به أمريكا من كراهية في الشارع الباكستاني ، فضلاً عن أن ولعها الشديد للسلطة دفعها للتحالف مع «ديكتاتور باكستان» ، حتى وإن أدى هذا التحالف إلى استياء واسع ورفض داخل حزبها نفسه.

- المؤسسة العسكرية التي يعتمد عليها مشرف في تدعيم سلطاته ، بدأت بوادر أزمة بينها وبين الرئيس ؛ بسبب تصاعد السخط الشعبي ، وتراجع معنويات الجيش لخسائره التي ألمت به في المواجهات مع القبائل ، فضلاً عن سياسات مشرف في معالجة ملف كشمير ، الذي تراجع لأول مرة بهذه الصورة في سُلَّم أولويات باكستان الخارجية.

- ومع مرور الوقت تأكد خسارة النظام الباكستاني ، وظهر المأزق الذي أوقع نفسه فيه ؛ بسبب تنازلاته التي قدمها لأطراف خارجية على حساب قضايا حساسة تأتي في مقدمة أولويات الأمن القومي الباكستاني.

- المأزق الذي وصل إليه النظام الباكستاني -بتحالفه مع أمريكا ، ومشاركته في حرب لا فائدة لبلاده من ورائها- تجاوزت أضراره الجنرال مشرف إلى باكستان نفسها ، التي اشتعلت فيها الأحداث ، وتهددت بنية الدولة للدرجة التي أصبح يتردد معها الحديث حول إمكانية انهيار الدولة نفسها ، وليس النظام فقط.

- إن لم تَعِ جميع القوى الباكستانية خطورة الوضع ، الذي يهدِّد الكيان الباكستاني ، وتتعاون على تقديم المصلحة الباكستانية على المصالح والمكاسب الشخصية ؛ فإن الحال ينذر بتفجر الأوضاع ، ودخول البلاد في حالة الفوضى لحساب أطراف خارجية لا اهتمام لها بالمصلحة الباكستانية.

باكستان ومآلات التحالف الأمريكي

أ. محمد عادل : كاتب وباحث سياسي. سكرتير تحرير التقرير الارتيادي للبيان

مقدمة:

على مدار تاريخها الذي تجاوز نصف القرن، ارتبطت باكستان بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة، أثَّرت بوضوح في رسم مسار التاريخ الباكستاني الإقليمي والداخلي.

وعلى الرغم مما غلب على تاريخ تلك العلاقة من طبيعة تحالفية – في ظاهرها- تخللتها بعض فترات الفتور، إلا أن الواقع يشهد أن مجموعة من الإشكالات التي تصل بمجموعها لدرجة الأزمة التي تهدد بنية الدولة هي الحصاد الحقيقي لتلك العلاقة، وأن الثمن الذي دفعته باكستان نظير تحالفها مع أمريكا كان أكبر بكثير مما عاد عليها من منافع.

ومنذ نشأتها يتحكم في الوضع الباكستاني ثلاثة مفاصل هامة، يصعب فهم الشأن الباكستاني دون استيعابها: محورية الدين- سيطرة الجيش- مركزية القضية الكشميرية في السياسة الباكستانية.

يتناول البحث -من خلال ثلاثة محاور رئيسة وخاتمة- فكرة التأثير الأمريكي الكبير على الوضع الباكستاني الإقليمي والداخلي -خاصة على تلك المفاصل الأساسية التي تحكم الوضع الباكستاني- وذلك في ظل التحالف مع الولايات المتحدة، وما استدعاه من مشاركة فيما سُمِّيَ «الحرب على الإرهاب»، وانعكاساته السلبية على علاقات السلطة مع القوى الباكستانية، ومدى الضرر الذي لحق بباكستان جراء محورية علاقتها بأمريكا.

المحور الأول: مسار العلاقات الباكستانية الأمريكية ومحدداتها:

مثَّلت العلاقة الأمريكية الباكستانية نموذجًا بارزًا لطبيعة العلاقة المصلحية التي ترتبط بها أمريكا مع دول العالم في غالب سياساتها الخارجية، حيث تأرجح مؤشر العلاقة صعودًا وهبوطًا حسب الحاجة الأمريكية للدور الباكستاني، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي والمصالح الأمريكية في منطقة جنوب آسيا ووسطها، فضلاً عن دورها في محاربة «الإرهاب» فيما بعد.

كانت المساعدة في تحجيم النفوذ السوفييتي في المنطقة، وإضعافه عن طريق إغراقه في المستنقع الأفغاني، هي أبرز المحددات الأمريكية لطبيعة العلاقة بين البلدين قبل ١١ سبتمبر؛ حيث لعبت باكستان دورًا محوريًّا في دعم المجاهدين الأفغان، مما تسبب لاحقًا في هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره، وفي المقابل حصلت باكستان في تلك المرحلة على بعض الدعم الأمريكي عسكريًّا واقتصاديًّا.

ثم تراجع مؤشر العلاقة بين الطرفين، بسبب قضية النووي الباكستاني وتداعياتها دوليًا، فضلاً عن أن الحاجة الأمريكية المُلِحّة لباكستان قد انتهت بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، فتخلت أمريكا مؤقتًا عن تحالفها مع باكستان، وتحولت إلى سياسة العقوبات والضغوط.

وفي سبيل وقف حالة التهميش الأمريكي لباكستان فترة التسعينيات تنصل مشرف من تحالفه مع طالبان، في محاولة لتجنب الغضب الأمريكي من جانب، والانتقال بالعلاقات الباكستانية الأمريكية لمرحلة التحالف الاستراتيجي، لموازنة التحالف الأمريكي الهندي من جانب آخر.

أما بعد ١١ سبتمبر فاعتبر «الحرب على الإرهاب» والمشاركة فيه هو المحدد الأهم أمريكيًا لطبيعة العلاقة، فقد أصبح ١١ سبتمبر يومًا فارقًا ليس فقط في تاريخ أمريكا، بل في تاريخ باكستان أيضًا.

إذ أصبح على باكستان- التي وجدت نفسها بعد ذلك اليوم دون اختيار في بؤرة الاهتمام الأمريكي- أن تقبل بأحد خيارين تم التقدم بهما من قبل الإدارة الأمريكية، إما أن تكون في الخندق الأمريكي الغربي في حربه ضد «الإرهاب» -بما يعنيه ذلك من استحقاقات- تجاوزت فيما بعد حجم التنازلات المتوقعة- وإما أن تكون في الخندق المقابل والمصنف أمريكيًا بالداعم «للإرهاب».

ومن جانبه حاول النظام الباكستاني توظيف أحداث سبتمبر لصالحه، فالتحق بما يسمى الحرب على «الإرهاب»، وقدم دعمًا كبيرًا للقوات الأمريكية في غزوها لأفغانستان، لم تكن أمريكا نفسها تتوقع أن يصل لهذه الدرجة على المستوى العسكري والمخابراتي واللوجستي، بما يتجاوز في حقيقة الأمر للكثير من الخطوط الحمراء التي لم يسبق لأي نظام باكستاني تجاوزها، بما أضر بوضوح بالأمن القومي الباكستاني، وأدى فيما بعد لانفجار الوضع الداخلي وتوتر علاقات باكستان بجيرانها.

ويمكن توصيف اختيار مشرف بالوقوف في الجانب الأمريكي بهذه الصورة غير المسبوقة بالتحول المحوري في التاريخ الباكستاني، فيما يخص ثوابتها الأيديولوجية وبنيتها الداخلية ومسارها السياسي المعاصر، فضلاً عن وضعها الإقليمي وقضيتها المحورية في كشمير.

يمكن توصيف اختيار مشرف بالوقوف في الجانب الأمريكي بهذه الصورة غير المسبوقة بالتحول المحوري في التاريخ الباكستاني، فيما يخص ثوابتها الأيديولوجية وبنيتها الداخلية.

وربما كانت قضية كشمير والنزاع مع الهند أحد أهم محاور الحاجة الباكستانية لأمريكا، ولذا فقد تطلعت بعض النُّظُم السياسية الباكستانية السابقة في بداية نشأة الدولة إلى الدور الأمريكي كشريك، وحليف يمكن الاعتماد عليه في وجه التحديات التي نشأت في ظلها الدولة الوليدة، وخاصة لمحاولة تقليل الفارق وتضييق مساحة الخلل بينها وبين خصمها الرئيس الهند، والمدعوم صينيًا، «وأدركت باكستان حقيقة تلك الخيالات الوهمية عندما قامت الولايات المتحدة بقطع إمدادات التسليح عنها في الحرب ضد الهند عام ١٩٦٥م».[١]

كما لا ينسى الباكستانيون إلى الآن الموقف السلبي الذي وقفته أمريكا- برغم تحالفها حينها مع باكستان- أثناء الحرب مع الهند عام ١٩٧١م، والذي أدى إلى هزيمة كبيرة للباكستانيين.

ويبدو أن مؤشر العلاقة – بعد أن بلغ أعلى درجاته بعد أحداث سبتمبر- آخذ في الهبوط بعد تراجع أهمية باكستان بالنسبة للولايات المتحدة، يدل على ذلك تقديم أمريكا لشراكتها الاستراتيجية مع الهند على علاقتها التحالفية مع باكستان، بل وصل الأمر – برغم كل ما قدمته باكستان لدعم

(١) التأثير الأمريكي على باكستان: هل للحلفاء أولويات متباينة، إعداد: شاهيناز محمود أبو سريع، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد التاسع سبتمبر ٢٠٠٥م.

الحملة الأمريكية على «الإرهاب» – إلى الدرجة التي أصبحت فيها السيادة الباكستانية نفسها مهددة على أراضيها إلى حد أن حذرت مسئولة أمريكية بشن عمليات عسكرية داخل باكستان قد تؤدي لتسوية منطقة وزيرستان الباكستانية بالأرض تمامًا».

وبذلك تعتقد واشنطن أن باكستان أصبحت ميدان رماية يحق لها أن تمارس فيه ألعابها النارية المميتة وقتما تشاء وكيفما تشاء. واختصارًا لمراحل سياسية طويلة، فإن هذا الموقف الأمريكي ما كان ليصل إلى هذا الحد لولا التنازلات العديدة التي قدمها الرئيس الباكستاني برويز مشرف منذ وصوله للسلطة عامة، وعقب هجمات سبتمبر بشكل خاص، فقد قدَّم للأمريكيين تقريبًا كل ما طلبوه، وكل ما يرغبون في إنجازه بداية من الحرب على أفغانستان وصولاً إلى الموقف الراهن»[٢]

«لقد ضحى الباكستانيون بكل شيء من أجل الحرب الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب، فهم غدروا بحلفائهم الأفغان من الطالبان... وبسبب هذا الموقف أصبح الباكستاني؛ الذي كان إلى وقت قريب الصديق والعزيز على الأفغان، هو الأكثر بغضًا؛ بسبب سياسة حكومته الانتهازية، وهذه الخسارة الكبرى التي حصدتها الحكومة الباكستانية لم تعوضها واشنطن إلا بالمزيد من الإذلال والاحتقار. فقد كانت باكستان تعوِّل كثيرًا على المكاسب التي ستجنيها نتيجة موقفها المتواطئ مع واشنطن، فهي علاوة على خسارتها لأفغانستان، فإن الحكومة الباكستانية بدأت تخسر كثيرًا في الداخل الباكستاني»[٣].

وقد أدت هذه السياسة الأمريكية التي اتسمت بالمصلحية والانتهازية الواضحة من جانب، فضلاً عن الضغوط التي تمارسها على النظام الباكستاني لمحاربة المد الديني من جانب آخر إلى انتشار الشعور بالكراهية للسياسات الأمريكية داخل الكثير من قطاعات الشعب الباكستاني الذي لم يجن في غالبه أي مكتسبات تُذْكَر جراء هذا التحالف المفروض عليه.

«واقع الأمر أن التحالف الباكستاني- الأمريكي قد انطوى على إشكاليات مهمة على الجانبين الباكستاني والأمريكي. فعلى الجانب الأمريكي، تبرز إشكالية الموازنة بين الحفاظ على التحالف الأمريكي- الباكستاني من ناحية، واستحقاقات عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى، بمعنى كيف يمكن التوفيق داخل الخطاب الأمريكي بين الحفاظ على هذا التحالف والمطالبة بالإصلاح السياسي في باكستان .. وعلى الجانب الباكستاني تبرز إشكالية التوفيق بين استحقاقات الحفاظ على التحالف من ناحية، واستحقاقات الحفاظ على بقاء النظام من ناحية أخرى، بمعنى إلى أي مدى يمكن الالتزام بالتحالف دون تهديد استمرار النظام؟»[٤]

المحور الثاني: أمريكا وطبيعة العلاقات الباكستانية الهندية:

منذ استقلال باكستان عن الهند سنة ١٩٤٧م، والعلاقات بين الدولتين الجارتين لم تعرف سوى الاضطراب الذي وصل كثيرًا لدرجة الصراع العنيف الذي صبغ المنطقة بالتوتر والالتهاب، بسبب الملفات الخلافية بين الطرفين، والتي يأتي على رأسها القضية الكشميرية.

ويمتد الصراع الهندي- الباكستاني لأكثر من نصف قرن من الزمن، هي عمر دولة باكستان تقريبًا، تورط خلاله الطرفان في ثلاثة حروب، تسبب إقليم كشمير- ذي الأغلبية المسلمة- في اثنتين منهما.

فالمواجهة الأولى، كانت بسبب كشمير سنة ١٩٤٧م، أما المواجهة الثانية فقد اندلعت سنة ١٩٦٥م

(٢) ثمن التنازل، عماد عريان، الأهرام، ٢٠٠٧/٧/٢٥م، أخبار العالم، سياسة خارجية.

(٣) زيارة بوش إلى إسلام آباد مجرد مجاملة.. ووسيلة لأهداف سياسية في آسيا، العبور الأمريكي إلى الصين عبر البوابة الباكستانية «بتصرف»، جريدة الرياض الأحد، ١٢ صفر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٣/١٢م، العدد ١٣٧٧٥.

(٤) هل يتراجع التحالف الباكستاني - الأمريكي؟ «بتصرف» محمد فايز فرحات، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٣٦، أبريل ٢٠٠٦م.

بفعل النزاع على هذا الإقليم أيضًا، بينما اندلعت المواجهة المباشرة الثالثة بينهما في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعدما تدخلت خلالها الهند لدعم بنغلادش (باكستان الشرقية) عسكريًّا؛ لتستقل وتنفصل نهائيًّا عن باكستان سنة ١٩٧١م.

وفضلاً عن المنطق العقدي والولاء السياسي الذي يربط كشمير بباكستان تاريخيًّا؛ إضافة للتضحيات التي قدمها الطرفان في سبيل الوصول لاستقلال كشمير أو التحاقها بباكستان، فإن القضية ترتبط في الحس الشعبي الباكستاني بالوجود الباكستاني ذاته، مما جعلها القضية الأهم على جدول السياسة الخارجية لإسلام آباد.

وقد لخَّص ظفر الله خان، أحد وزراء الخارجية لباكستان، أهمية كشمير الاستراتيجية لباكستان بقوله: «إن إلحاق كشمير بالهند لا يمكن أن يضيف شيئًا كثيرًا إلى اقتصاد الهند، أو أمنها الاستراتيجي، بينما يمثل أمرًا حيويًّا لباكستان، فإذا ما انضمت كشمير إلى الهند فإن باكستان، سواء من الجانب الاستراتيجي أو الاقتصادي، إما أن تصبح جزءًا خاضعًا للسلطة الهندية، أو ينتهي وجودها كدولة ذات سيادة مستقلة».(٥)

ولمعرفة مدى الترابط بين باكستان وكشمير نجد أن معظم المقاتلين الكشميريين المنادين بالاستقلال عن الهند، والانضمام لإخوانهم الباكستانيين، هم من خريجي المدارس الدينية الباكستانية، كما أن دولة باكستان تستضيف العديد من مقاتلي كشمير، وتنشط فيها العديد من الجماعات الإسلامية المؤيدة لهذا الاستقلال.

ومن هنا مثَّلت كشمير البوصلة الرئيسية المحددة لاتجاه العلاقات الهندية الباكستانية؛ حيث أفقدت مشكلة كشمير كلا الطرفين أي ثقة في الطرف الآخر إلى أن أصبحت الشكوك وقلة المصداقية تمثل محورًا أساسًا في تشكيل وجهة النظر الخاصة لدى البلدين؛ حيث إن الهند في التصور الباكستاني دولة عدوانية تسعى للتوسع على حساب جيرانها، والنزاعات الثلاثة الكبرى بين البلدين تركت آثارًا يصعب محوها من الذاكرة الباكستانية.

وفي إطار معالجة الخلل في موازين القوى العسكرية والاقتصادية والبشرية لصالح الهند سعت باكستان لتطوير برنامجها النووي لتحقيق التوازن مع خصمها التاريخي؛ إذ إن النظام السياسي الباكستاني كان على قناعة أنه يصعب تحقيق التوازن عن طريق المنافسة في مجال الأسلحة التقليدية التي تتفوق فيها الهند بمراحل، ومن أجل تطوير هذا البرنامج تحملت باكستان العقوبات الدولية.

ويبرز الدور الأمريكي بوضوح كلاعب مهم في تشكيل العلاقة بين نيودلهي وإسلام آباد؛ حيث تبلورت ملامح العلاقة الأمريكية الهندية، والأمريكية الباكستانية حسب المصالح الأمريكية في جنوب آسيا ووسطها، ورغم الصورة التحالفية التي غلبت على توجه العلاقات الباكستانية الأمريكية؛ إلا أن طبيعة العلاقة ونمط الدعم الأمريكي لم يأخذ خطًّا واحدًا أو مسارًا مستقرًّا، بل اتجهت في بادئ الأمر تجاه باكستان في إطار ضمان التوازن بين القوى الفاعلة في المنطقة، ثم اتجهت مؤخرًا نحو ترجيح كفة الطرف الهندي وتفوقه العسكري، وذلك بعد ازدياد الحاجة الأمريكية للهند في دعم استراتيجيتها بالمنطقة؛ حيث أعطت أمريكا الأولوية في التعاون النووي للهند، طبقًا للبروتوكول الذي وقَّعه جورج بوش أوائل ٢٠٠٦م في زيارته لنيودلهي، وهو الأمر الذي فشلت باكستان في تحقيقه، على الرغم من التنازلات التي قدمتها إسلام آباد لواشنطن.

كما أن «.. انضمام الطرفين: الهندي والباكستاني إلى التحالف الأمريكي لمواجهة «الإرهاب» جاء في صالح الطرف الأول، وضد مصالح الطرف الثاني، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر الهند بلدًا ديمقراطيًّا، وأهلاً للثقة، وشريكًا مناسبًا يقدِّس الحريات والاتجاهات العلمانية، زيادة على قدرته الفائقة في المحافظة على التوازن الاستراتيجي الإقليمي في مواجهة الصين، فيما تُصَنِّف باكستان

(٥) مأساة كشمير منذ نشأتها حتى أحداث ١١ سبتمبر، منى حندقها، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

التي يسيطر فيها «انقلابيٌّ عسكريٌّ» على السلطة كمجرد دولة هَشَّة البنيان ترزح تحت ظل المفاهيم «الثيوقراطية»(٦).

وبناء على تلك التحولات في استراتيجية أمريكا بالمنطقة، فقد تأثرت وضعية القضية الكشميرية بالنسبة لباكستان تأثرًا كبيرًا، مما أدى بالنظام الباكستاني -تحت الضغوط الهندية وتصلب موقفها- إلى تراجع ملموس في موقفه من قضية كشمير المصيرية، حيث «فرضت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م قيودًا شديدة على فرص عمل حركة المجاهدين في كشمير، من خلال ما أفرزته تلك الأحداث من تحولات مهمة في البيئة الأمنية الدولية بشكل عام، ومنطقة جنوبي آسيا بشكل خاص، خاصة بعد انضمام باكستان إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب»(٧).

وتضغط أمريكا على باكستان لإقناعها بالتوقف عند حدود الوسائل السلمية، والتفاوض من أجل حلّ القضية الكشميرية، ووصل الأمر مؤخرًا -بعد تطور العلاقة الأمريكية الهندية لدرجة التحالف الاستراتيجي- إلى اعتبار النضال البطولي للشعب الكشميري، والمساعدات التي تقدمها الجماعات الجهادية الباكستانية لإخوانها في كشمير من قبيل أعمال الإرهاب، بل تجاوزت الضغوط الأمريكية على باكستان للدرجة التي دفعت بباكستان إلى تجريم، ومنع عمل بعض الجماعات المسلحة الداعمة للقضية الكشميرية من داخل أراضيها، بما عدَّه البعض انقلابًا غير مقبول على المستوى الاستراتيجي على الثوابت الباكستانية تجاه القضية الكشميرية.

إن وضع القضية الكشميرية يمثل مأزقًا حقيقيًّا لباكستان في حال فشل محاولات التوصل لحل مناسب، الأمر الذي يؤدي لاستمرار التوتر في المنطقة، ويهدد باندلاع صراع لا يُعلم مداه بين الجارتين، كما أن إيجاد حل لتلك القضية قد يمثل مأزقًا من نوع آخر للنظام الباكستاني؛ حيث يتوقع -في ظل الضغوط الخارجية على باكستان، وفي ظل التراجع الملحوظ في الموقف الباكستاني تجاه القضية- أن تصل التنازلات التي قد يقدم عليها النظام تحت تصلب الموقف الهندي، والضغوط الأمريكية، إلى الدرجة التي يتم فيها التخلي عن ثوابت القضية، ومِحْوَريتها في السياسة الباكستانية، والتنازل عن حق تقرير المصير للكشميرين، بما يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي الباكستاني.

المحور الثالث: أمريكا والداخل الباكستاني:

منذ نشأة باكستان وأوضاعها الداخلية، وسياساتها الخارجية، محكومة بعاملين لا يمكن إغفالهما للوصول لفهم دقيق لحقيقة الأوضاع الباكستانية ومستقبلها: أولهما «الدين» الذي يمثل محور النشأة للدولة، وما ترتب على ذلك من قوة دور التيارات الإسلامية في الحياة الباكستانية، و«الجيش» الذي يمثل محور الاستمرار والاستقرار.

كان الاهتمام الأمريكي وتأثيره واضحًا على هذين المحورين، وبالأخص العامل الديني في المرحلة الأخيرة من تاريخ العلاقة بين البلدين، وتبلور هذا الدور في العديد من الصور التي غلب عليها محاولات التهميش والتغيير والإقصاء.

أ- أمريكا ومحاولات التهميش الديني والتحريض ضد الجماعات:

بالرجوع للطبيعة الأيديولوجية للدولة الباكستانية يظهر بوضوح أهمية الدور العقائدي الذي قامت على أساسه الدولة منذ نشأتها، وجاء ذلك ردًّا طبيعيًّا مصاحبًا للشعور بالخوف الذي انتاب الباكستانيين جراء محاولات الهيمنة الهندية لصبغ شبه القارة الهندية بطابعها الهندوسي، فكان من الصعوبة بمكان الوقوف أمام تلك الهيمنة بصبغتها الدينية، سوى بالالتفاف حول الإسلام كمُكَوِّن وحيد يمكنه جمع مسلمي تلك المنطقة على اختلاف أعراقهم تحت مظلة دولة خاصة بهم.

(٦) الصراع الهندي- الباكستاني في ضوء الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، إدريس لكريني، الحوار المتمدن، العدد: ١٥٩٠ - ٢٠٠٦/٦/٢٣م.

(٧) حركة المجاهدين في كشمير، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

«باكستان الدولة الوحيدة التي لم تحشر الدين حشرًا مفتعلاً في السياسة، بل إن الأخيرة هي التي طلبته وسعت إليه، وجعلته جزءًا منها، وأسَّست عليها شرعية الدولة؛ إذ إنه لولا «الإسلام» كدين ما كانت «باكستان» كدولة».(٨)

ومن هنا اهتمت باكستان منذ النشاة بتقوية الإسلام في نفوس أبنائها، وترسيخ مبادئه في وجدان تلك الشعوب والأعراق المختلفة التي ضمتها دولة باكستان الوليدة، فانتشر التعليم الديني، وتجاوزت المدارس الدينية- التي تواجه مشاكل مع النظام حاليًا- العشرة آلاف مدرسة.

وبرغم حساسية وضع الدين في الحس الشعبي الباكستاني؛ إلا أن أمريكا لم تلتفت لخطورة تجاوز ذلك المعطى الأكثر أهمية في الحياة الباكستانية، وكان التحريض ضد المناهج والمدارس الدينية -التي تعتبرها أمريكا المسئول عن تفريخ الإرهاب؛ لما لها من تأثير كبير في الداخل الباكستاني والجوار الأفغاني- أحد شواهد هذا التجاوز، ومن هنا كان التضييق على طلبة تلك المدارس، وملاحقة إداراتها سمة هامة للنظام الباكستاني الحالي، بلغت ذروتها في حادثة المسجد الأحمر التي اقتحم فيها العسكر أحد أكبر مساجد العاصمة، ونتج عنها عشرات من القتلى والمصابين، ما عُدَّ بمثابة رسالة شديدة اللهجة من النظام لطلبة المدارس الدينية.

ولفهم واقعي لطبيعة الأزمة التي تعتصر باكستان، لا يمكننا تجاوز العلاقة المتشابكة بين الإسلاميين والأنظمة في باكستان، منذ نشأتها، أو ما يمكن أن نسميه الدور الحيوي الذي تلعبه التيارات الدينية الباكستانية في الحياة السياسية الباكستانية، فضلاً عن تأثيرها البالغ في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للشعب الباكستاني الذي يَعدّ الدين أحد أهم مكونات نشأته.

ومن هنا تطلبت طبيعة النظُم السياسية الباكستانية المتعاقبة أن يصبح الإسلاميون لاعبًا أساسيًّا، وأحد أطراف التأثير الهامة في الحلبة السياسية، بسبب ميل غالبية الشعب الباكستاني إلى التدين، فضلاً عما حققته الجماعات الإسلامية من حضور بارز في بنية المجتمع، خاصة في عهد ضياء الحق الذي مهَّد لهم الطريق ليصبحوا ركنًا هامًّا من أركان البنية الداخلية، بعدما منحهم حق تكوين إمارات إسلامية، وفرض نفوذهم على العديد من المناطق خاصة الحدودية.

«وقد أدت هذه العلاقة التاريخية إلى استناد الجماعة -بالإضافة إلى الإطار الدستوري والقانوني الذي يسمح بالعمل السياسي الرسمي على أساس الدين- إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحق التاريخي للقوى الإسلامية، استنادًا إلى الدور التاريخي المهم الذي لعبته هذه الجماعات في تحديد وتأكيد الهوية الإسلامية للدولة الباكستانية، بدءًا من ممارسة الضغوط على الجمعية الوطنية المسئولة عن صياغة الدستور الجديد بعد الاستقلال ... ومرورًا بالدور المهم لهذه القوى في دعم تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، أو في الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة .... وفي جميع الحالات اضطلعت القوى الإسلامية بدور مشارك للدولة، وللجيش وللنظام الحاكم في تنفيذ وظيفة الجهاد، سواء على المستوى الخارجي، أو الداخلي، على نحو جعل من القوى الإسلامية الحليف الطبيعي للجيش وللدولة في معظم تاريخ الدولة الباكستانية، فالجيش من وجهة نظر الجماعات الإسلامية الباكستانية هو حامي الدولة في مواجهة العدو التاريخي التقليدي البوذية الهندية»(٩)

ولذا فقد كان انقلاب مشرف - وبتحريض ودعم من أمريكا- على التيارات الدينية الباكستانية، والانقلاب على طالبان، وثيقة الصلة بالجماعات الإسلامية الداخلية، يُعدّ نوعًا من محاولة تجاوز ثوابت هامة في بنية الدولة، وبرغم أن الصراعات الأساسية كانت مع بعض التيارات الجهادية، ولم تشمل في البداية الجماعات الرئيسية (مجلس العمل

(٨) إذ يتحول اغتيال بوتو إلى «سنجة»! محمود سلطان، المصريون، ٢٠٠٧/١٢/٣٠م.

(٩) الأسس العرقية والطائفية لأزمة الدولة في باكستان «بتصرف»، محمد فايز فرحات، تعليقات مصرية، العدد٩٠، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٠م.

المتحد) إلا أن سياسات مشرف المتعلقة بالتحالف مع أمريكا في حربها ضد «الإرهاب»، والتنازلات المقدمة على حساب القضية الكشميرية، وانتهاءً بالتصعيد الخطير الذي بلغ ذروته في حادث المسجد الأحمر، الذي خسر فيه مشرف بوضوح التعاطف الشعبي وتأييد الإسلاميين، أدت في النهاية إلى تحول في العلاقة وصل إلى حد الصدام، وتخلي الإسلاميين عن حيادهم تجاهه بعد انقلابه العسكري، إلى حد وقوفهم ضده في خندق المعارضة.

كما تبرز مشكلة القبائل كزاوية أخرى من زوايا صراع السلطة مع الإسلاميين، الذي بلغ ذروته حين حاول مشرف الزجّ بالجيش في منطقة القبائل، والذي أشعل فتيل المواجهات التي تجاوزت الإسلاميين إلى زعماء العشائر والقبائل في وزيرستان وبلوشستان، ففي سبيله للقضاء على شوكة الإسلاميين في هذه المناطق الحدودية -إرضاء لرغبة الأمريكيين- وتخفيفًا من الضغوط الغربية التي تشير بأصابع الاتهام إلى تواطؤ مشرف مع إسلاميي تلك المنطقة- في سبيل ذلك تجاوز مشرف الكثير من الخطوط الحمراء، وكثير من الأعراف التي تحكم تلك المناطق، والتي حرصت كل الأنظمة السابقة له على احترامها، مما أدى إلى ازدياد عمليات التفجير والمواجهات مع القوى الأمنية، مما مثّل حاليًا أحد أهم أسباب الفوضى العارمة التي تجتاح باكستان وتهدد كيانه.

إن الدور الأكبر للتحكم في الشارع الباكستاني وتحريكه كان وما زال متعلقًا بالاعتبارات الدينية، ومن هنا وبرغم مهارة مشرف خارجيًا في مغازلة بعض الأطراف الإقليمية والدولية، إلا أنه يبدو أنه لا يمتلك نفس المهارة في التعامل مع الواقع الداخلي؛ حيث يبدو المشهد ملتهبًا؛ بسبب تجاوزات مشرف لاعتبارات دينية وقومية، مما أدى إلى حشد العديد من القوى في خندق المعارضة.

برغم حساسية وضع الدين في الحس الشعبي الباكستاني؛ إلا أن أمريكا لم تلتفت لخطورة تجاوز ذلك المعطى الأكثر أهمية في الحياة الباكستانية.

ب- أمريكا والعلاقة مع الجيش:

«كل الدول لها جيوش، ولكن هنا الجيش له دولة»، يُبرِز هذا المثل المشهور في الأدبيات الباكستانية حجمَ الدور الذي يضطلع به الجيش في السيطرة على مجريات الأمور بباكستان.

فبعد قيام دولة باكستان استمر الصراع مع الهند، وأصبح العداء للجار الهندي من السمات الهامة التي تميز السياسة الخارجية لباكستان، فضلًا عن الشارع الباكستاني، ومثَّل الصراع مع الهند، خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير، المعطى الأكثر أهمية في توغل العسكر في السلطة للدرجة التي أصبح فيها اللاعب الأبرز في توجيه دفة الأمور.

وللتدليل على النفوذ غير العادي للجيش في باكستان؛ فإن تأثير العسكر توغل في كل القطاعات الهامة في الدولة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، حتى إن الكثير من رؤساء الجامعات الوطنية هم من قادة العسكر المتقاعدين.

وحرص مشرف منذ انقلابه العسكري الذي أوصله للسلطة على إحكام سيطرته على قطاعات الجيش، والبدء في تولية ذوي الولاء للنظام المناصب العليا في الجيش؛ ليضمن إحكام قبضته على هذه المؤسسة، التي سبق وانقلبت على أنظمة سابقة وأطاحت بها. إلا أن سيطرة مشرف على الجيش بدأت تدريجيًا في التراجع، خاصة بعد تحول مشرف ضد طالبان، المرتبطة بعلاقات خاصة مع الجيش والمخابرات الباكستانية، ثم تلا ذلك التنازلات التي قدمها مشرف في قضية كشمير التي تعد قضية العسكر الأولى، وزاد الوضع تأزمًا بعدما زجّ مشرف بالجيش -وتحت ضغوط أمريكية- لمواجهة زعماء القبائل، برغم أن تلك المنطقة (القبائل) التي تسير تحت حكم الزعامات القبلية لم يسبق للجيش، ومنذ نشأة باكستان، أن دخلها بهذه الطريقة التي أضرت بصورة الجيش، فضلًا عن انهيار معنوياته

بعد الخسائر التي لحقته في تلك المنازلات. «فبعض أفراد الجيش لا يريد التورط في نزاع دموي ضد الشعب الذي ينتمي إليه، ولعل أخطر ما تواجهه أية قيادة عسكرية هي الزج بالجيش في معركة مع أبناء الشعب في معركة خاسرة سياسيًّا».(١٠)

ورغم رمزية التنازل الأخير لمشرف عن بِزَّته العسكرية، وقيادته لأركان الجيش الباكستاني، إلا أنه ما زال القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومازال يحتفظ بالعديد من الصلاحيات في تسيير أمور الجيش، وربما تمثل هذه الخطوة، في مثل هذه الأوضاع الضاغطة، تحولاً إضافيًّا نحو تراجع أركان نظامه، وقبوله بالمزيد من التنازلات.

ومع ما قد يبدو من تراجع لدور الجيش في المرحلة الحالية؛ نتيجة المطالبة بابتعاده عن السياسة، إلا أن تاريخ باكستان يشهد بأن احتمال ضعف تأثير الجيش في السياسة هو احتمال مستبعد، خاصة في ظل الظروف المتوترة والأوضاع المشتعلة التي أثرت على كل قطاعات الدولة ومؤسساتها الرئيسة، وأدت إلى تراجع دورها وفاعليتها، بسبب ديكتاتورية مشرف في إدارة أمور البلاد، ولم يبق غير الجيش وحده كمؤسسة ما زالت قادرة على لعب دور كبير في السيطرة على مجريات الأمور.

وبرغم شدة احتياج الولايات المتحدة للجيش الباكستاني في حربها ضد «الإرهاب» إلا أن المؤسسة العسكرية الباكستانية كانت دائمًا محل شك واتهامات من قِبل أمريكا؛ لما تعلمه من سابق العلاقات التي تربط المؤسسة العسكرية والمخابرات الباكستانية بالجماعات الإسلامية الداخلية، وطالبان الأفغانية، وتغلغل العديد من الرُّتَب العسكرية من ذوي الخلفية الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية الباكستانية.

ومن جانبه «لم ينس الجيش أن الولايات المتحدة تخلَّت عن باكستان في تسعينيات القرن الماضي بعد طرد السوفييت من أفغانستان، والجنرالات قلقون من تقرب واشنطن من الهند، ويخشون أن يتم التخلي عنهم مجددًا. أحد أسباب حِفَاظه على بعض الروابط مع طالبان هو أنه يريد الاحتفاظ بهذا الخيار لما «بعد الحقبة الأمريكية» من أجل تقويض الحكومة المؤيدة للهند -بنظره- في كابول».(١١)

ويبقى أن الجيش -طالما بقي متماسكًا- يظل هو الطرف الأقوى والمفتاح الهام في السيطرة على الأوضاع وضبط الأمور، وإبعاد فكرة انهيار الدولة، بينما تنذر حالة الانشقاق والصراع داخل الجيش في حال حدوثها بأزمة كبيرة تتجاوز الوضع الحالي وتهدد الدولة بخطر التفكك.

ج- أمريكا والقوى السياسية الباكستانية (بناظير - نواز):

مع اشتعال الوضع الداخلي، ودخول العديد من القوى الإسلامية والعلمانية الباكستانية في خندق المعارضة؛ بسبب سياسات مشرف الديكتاتورية، أضحى النظام أمام مؤشرات انهيار لا تخطئها العين، الأمر الذي استشعرت خطورته أمريكا، وكان لا بد من تحرك سريع يمنع تهاوي النظام، وسيطرة الإسلاميين على الوضع، ويبدو أن قبول النظام عودة قطب المعارضة بناظير بوتو من منفاها- برغم تاريخ الخصومة بينهما- لتكوين حكومة ائتلاف هو الملمح الأبرز لأولى التحركات الأمريكية لوقف انهيار النظام، ربما حتى تجد البديل الأنسب الذي يحل محل مشرف الذي احترقت أوراقه.

ووقع الاختيار على بوتو الإيرانية الأم -والدتها السيدة نصرت أصفهاني الإيرانية المولد والجنسية-؛ لما لها من توجهات ليبرالية موالية للغرب، والأهم عداوتها المعلنة للتيارات الإسلامية، واستعدادها القوي للمشاركة بصورة أكثر فاعلية في الحرب ضد «الإرهاب».

ورغم أن الدعم الأمريكي لبناظير تمكن من إعادتها -بعد سنوات المنفى- إلى حلبة السياسة الباكستانية بقوة، وفرض شروطها على مشرف؛

(١٠) أزمة مشرف: بين عودة نواز شريف، وابتزاز بوتو ومطالبته بنزع البزة العسكرية، مجلة المجلة، ٢٣- ٢٠٠٧/٩/٢٩م، العدد ١٤٤١.

(١١) نيوزويك العربي، ٢٦ يونيو ٢٠٠٧م.

لقبول عودة تؤمن بعض المصداقية للنظام، إلا أن هذا الدعم يبدو أنه كلَّفها الكثير من مصداقيتها الشعبية، لما تحظى به أمريكا من كراهية في الشارع الباكستاني، فضلاً عن أن ولعها الشديد للسلطة دفعها للتحالف مع «ديكتاتور باكستان»، حتى وإن أدى هذا التحالف إلى استياء واسع ورفض داخل حزبها نفسه «حزب الشعب»، الذي وجد نفسه فجأة يغير اتجاهه المعارض «للديكتاتور» ليصطف معه وحده ضد كل تيارات المعارضة على اختلافها.

ولنفس الأسباب الداخلية الضاغطة، ولأهداف مختلفة، وافق مشرف على عودة نواز شريف من منفاه، بعد رفضه لعودته في بادئ الأمر، كما تخلى عن قيادة الجيش كخطوات تكتيكية تهدف لامتصاص الضغوط المتزايدة، وكسب الدعم الدولي لإضفاء بعض من المشروعية على نظام حكمه.

وقد يبدو للمتابع حينها أن عودة لاعبين هامين إلى حلبة السياسة الباكستانية (شريف- بناظير) إلى المشاركة السياسية قد يمثل بصورةٍ ما عامل استقرار من جهة ما يرمز إليه من تراجع لمؤشرات الديكتاتورية في البلاد، وفي المقابل ارتفاع مؤشر الممارسة الديمقراطية، مما قد يعني بعضًا من الانفراج السياسي، فضلاً عما يتوقع جراء تلك الخطوة من حدوث تحالفات سياسية، قد تمهد الطريق لتقاسم السلطة، أو استقرار الوضع الداخلي ولو إلى حين.

والحقيقة وبحسابات الواقع فإن عودة (بناظير- شريف) مثَّلت من جهة أخرى إضافة مزيد من عوامل الصراع إلى معطيات الوضع الداخلي، فبناظير تحتفظ بشعبية كبيرة خاصة في إقليم السند، فضلاً عن توجهاتها الغربية، مع خلفيات علاقتها غير الجيدة بالجماعات الإسلامية، كما أن عودتها، بشعبيتها الكبيرة، يقلق الجنرال مشرف، ولا ينال الرضا الكامل من الجيش من جهة أخرى[١٢]، كما أن نواز شريف يمتلك هو الآخر شعبية كبيرة، خاصة بين أبناء إقليم البنجاب، ولن يرضى بحالٍ بعد عودته من منفاه أن يفوته نصيب من الكعكة السياسية، وإلى الآن يبدي رفضه للتحالف مع مشرف.

إذًا فالقوى الأساسية في المشهد الباكستاني (مشرف - الجماعات - بناظير - شريف) ما يوجد بينهم من خلافات تتجاوز في حقيقتها القدر الهامشي، بصورة كان يصعب معها حدوث استقرار حقيقي مستديم في بباكستان.

ولذا فمنذ عودة بوتو «صاحبة الشعبية الأكبر»، والصراع السياسي يشتد، ويأخذ منحًى شرعيًّا أحيانًا، وغير شرعي في كثير من الأحيان، ودخلت البلاد في مرحلة من الانفلات الأمني الذي صاحَبه العديد من الاغتيالات، والاعتقالات السياسية، فضلاً عن التفجيرات التي طالت إحداها بناظير بوتو نفسها لتُنهِيَ حياتها ومستقبلها السياسي نهاية دموية، وذلك عقب مهرجان انتخابي لها في مدينة روالبندي، لتلاقي نفس مصير والدها الذي اغتيل أيضًا، ومن بعده أخويها؛ لتصبح الرابعة في أسرتها التي تلقى نفس المصير، وتدخل البلاد في مرحلة أكثر اضطرابًا وخطورة.[١٣]

وقد يكون مقتل بوتو قد فتح الطريق أمام رئيس الوزراء السابق، ورئيس حزب الرابطة الإسلامية، نواز شريف لتزعم المعارضة، وتملُّك أوراق أكثر فاعلية في مواجهة الجنرال مشرف.

«أما الإسلاميون فسوف يستفيدون من تداعي حزب الشعب، وانهياره الكلي، من خلال بقائهم كقوة سياسية وحيدة تدعو إلى إصلاح النظام الباكستاني الحاكم، المبتلى بالفساد والظلم، وغياب الكفاءة، وقد ثبت فراغ الوعود التي قدمها حزب الشعب بالإصلاح من خلال ولايتي السيدة بوتو اللتين اتسمتا بالفساد والإخفاق الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدهور مكانة الحزب في استطلاعات الرأي العام».[١٤]

(١٢) انقلب الجيش قديمًا على بوتو الأب وأعدمه.

(١٣) تم الانتهاء من كتابة البحث بعد حادثة مقتل بناظير مباشرة.

(١٤) ما بعد بنازير بوتو، أناتول لايفين، المصريون، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

د- اشتعال الأوضاع ومستقبل الأزمة:

دخلت باكستان منذ العام الماضي في دوامة من الاضطرابات غير المسبوقة؛ حيث فتح مشرف -بسبب سياساته العنيفة ضد خصومه، وتبعيته المفرطة لأمريكا- العديد من ملفات العداء ضد نظامه الذي خسر المزيد من شرعيته.

ويبدو أن ما آل إليه الوضع الباكستاني، في ظل التحالف الذي جمعها والولايات المتحدة، يؤكد المقولة التي تثبت أن معارضة الاستعمار وإغضابه أقل تكلفة من استرضائه.

فيومًا بعد يوم تتحرك باكستان تجاه فوضى عارمة، ويبدو الجنرال الباكستاني في ورطة حقيقية، بسبب السلطة الآخذة في التراجع، والتخبط الذي يعصف بمؤسسات الدولة، ويهدد بتفكك البنية الاجتماعية، مما ينذر بحدوث مفاجآت في خريطة التوازنات السياسية أو العسكرية.

ففضلاً عن الصدام مع التيارات الإسلامية، إلا أن علاقة مشرف مع القوى المدنية والعلمانية الأخرى لا تبدو أفضل حالاً، فقد أثار عداء الهيئة القضائية، والكثير من مؤسسات المجتمع المدني، حين ألقى القبض على كبير قضاة المحكمة العليا افتخار شودري، الذي استقطب اهتمامًا إعلاميًّا كبيرًا، فضلاً عن اعتقال العديد من القضاة والمحامين وغيرهم، مما أضاف جبهة جديدة من جبهات المعارضة التي أتى على رأسها المثقفون واتحادات العمال وجماعات الحقوق المدنية، الأمر الذي أثر بشدة على شرعية النظام.

ثم أتت حادثة مقتل بوتو[١٥] لتضيف المزيد من عوامل الاضطراب الداخلي والانفلات الأمني، الذي وصل لمدًى يصعب تصور نهايته.

ويُجمِع المتابعون للشأن الباكستاني على أن أكبر أخطاء الرئيس مشرف أنه سلَّم أوراقه السياسية للإدارة الأمريكية، الأمر الذي أفقده لاحقًا تعاطف الشارع الباكستاني وثقته، التي انعدمت مع تصاعد الأحداث، كما أن المؤسسة العسكرية التي يعتمد عليها مشرف في تدعيم سلطاته، بدأت بوادر أزمة بينها وبين الرئيس بسبب تصاعد السخط الشعبي، وتراجع معنويات الجيش لخسائره التي ألمت به في المواجهات مع القبائل، فضلاً عن سياسات مشرف في معالجة ملف كشمير الذي تراجع لأول مرة بهذه الصورة في سُلَّم أولويات باكستان الخارجية.

ومع مرور الوقت تأكد خسارة النظام الباكستاني، وظهر المأزق الذي أوقع نفسه فيه؛ بسبب تنازلاته التي قدمها لأطراف خارجية على حساب قضايا حساسة تأتي في مقدمتها أولويات الأمن القومي الباكستاني.

ولذا فالمسار المتوقع للأحداث -في حال عدم حدوث ثورة شعبية أو تدخل الجيش للإطاحة بالجنرال مشرف أو نجاح إحدى محاولات اغتياله- فإن مشرف لا يملك غير تقديم بعض التنازلات، أو إبرام صفقة مع إحدى القوى المؤثرة في الشارع الباكستاني لتحييدها أو كسبها، وفي الغالب فإن المرشح للمشاركة في تلك الصفقة لن يعدو كونه مجلس العمل المتحد؛ الذي يضم عدة أحزاب إسلامية فاعلة، أو نواز شريف الذي ازددات فرصه السياسية بعد مقتل بوتو.

كما أن الضغوط التي تجمعت على الجنرال، الحريص على السلطة، قد تدفعه، في ظل تصاعد الأحداث، إلى تقديم المزيد من التنازلات والمقايضات مع أمريكا؛ لضمان دعمه وعدم التخلي عنه في ورطته، من أجل الاستمرار في السلطة، وحينها فإن أي مقايضة جديدة من هذا النوع -بين الجنرال وأمريكا- ستؤدي ولا شك لمزيد من عدم الاستقرار في باكستان، وستمهد لمزيد من الاضطرابات، بل وقد تمهد الطريق مستقبلاً لفتح الملف النووي الباكستاني وتفكيكه.

لكن يبدو أيضًا أن أوراق مشرف السياسية ومصداقيته الشعبية قد احترقت، لدرجة قد تصل معها الأمور إلى أن أيّ محاولة من جانبه -في حال نجاحها- لتخطي الأزمة الحالية لن تعدو كونها

(١٥) تشير بعض الدلائل لتورط النظام في هذه الحادثة؛ بسبب خوفه من شعبية بناظير الكبيرة، واحتمال انقلابها عليه بعد وصولها للسلطة.

نجاحًا مؤقتًا، أو وقفًا آنيًا لانهيار نظامه الذي باتت ملامح سقوطه وشيكة، خاصة بعد أن أصبحت واشنطن تشك في قدراته على الاستمرار.

إن الصراعات التي تطفو حاليًا على سطح السياسة الباكستانية، وتزداد اشتعالاً يومًا بعد يوم -مع ما قد يُضاف لها في الفترة المقبلة- لا تمثل في حقيقة الأمر سوى المشهد الخارجي لإشكاليات عميقة (تتعلق بالهوية - البنية الاجتماعية - الأمن القومي)، وترتبط في أصلها بمكونات المجتمع والدولة الباكستانية؛ ولذا فلا يُتوقَّع انفراجة حقيقية قريبة وحل جذري للمعضلة الباكستانية، بل أقصى ما يمكن تصوُّره هو نوع من التوافق بين القوى السياسية أو بعضها؛ لتهدئة الوضع المشتعل، وتبقى المشكلة الأساسية أن استقرار الدولة هدف بعيد المنال، في ظل مسار السياسة الباكستانية الحالية.

وربما كانت باكستان تعاني في الأصل من بعض الأزمات الداخلية، فيما يتعلق بمشكلة الأعراق، والاندماج القومي، والبطالة، والحدود وغيرها، إلا أن اللافت أن جميع هذه الأزمات وغيرها -إضافة للأزمات الجديدة المرتبطة بسياسات مشرف العنيفة داخليًا، والتابعة خارجيًا للتوجهات الأمريكية- قد انفجرت وتصاعدت في توقيت واحد يُنذر بأزمة غير محسوبة العواقب.

وبرغم اختلاف تلك المشاكل والأزمات، التي تعصف بالنظام وبالدولة؛ إلا أن غالبيتها يرجع في أساسه لمعطًى يسبق في الأهمية غيره من المعطيات الحاكمة للوضع الباكستاني -وهو محاولة تجاوز الاعتبار الديني، الذي يغلب على المشهد الباكستاني، سواء على المستوى الشعبي، أو على مستوى التيارات الإسلامية؛ حيث تم تحدي ذلك المعطى، والخضوع للابتزازات الأمريكية في محاولة تجاوزه، أو تهميشه، بل والقضاء عليه.

في حين أن العامل الديني ثبت وأن نجح في العبور بباكستان لبر الأمان، عندما التفَّت القوى الباكستانية على مستوى النخبة -في غالبها- والجمهور حول الخيار الإسلامي لتجاوز عقبة الهوية، ومواجهة تحديات ضخمة خارجية (الهند)، وتجييش المشاعر للالتفاف حول قضية كبرى (كشمير)؛ لتجاوز مشاكل وأزمات تشبه، إلى حدٍّ ما، المأزق الراهن.

«وقد شهد منتصف السبعينيات أحداثًا كبرى، شكَّلت تحديات خطيرة لباكستان، مثل انفصال بنغلادش، وانقلاب محمد داود رئيس الوزراء الأفغاني على ابن عمه الملك ظاهر شاه، ثم انقلاب الحزب الشيوعي الأفغاني على داود، وشعرت باكستان أنها مهدَّدة من الشرق والغرب، وتفتقت أذهان ضباط الاستخبارات المتدينين وضياء الحق الرئيس الباكستاني المتدين، عن تجييش الجماعات الإسلامية التقليدية والجديدة، والتي كانت مشغولة بالدعوة والتعليم، وقليل من العمل السياسي، وقد شجَّع نجاح التجربة المنقطع النظير الحكومة الباكستانية على تطويرها وتوسعتها».(١٦)

فشل مشرف في الحفاظ على الأمن القومي الباكستاني:

بين التأزم الداخلي، بسبب تصاعد الرفض الشعبي، وتجمُّع جبهات عدة ضد سياسات النظام، إضافة للضغوط الخارجية على مشرف؛ لاستمرار تقديم الدعم لتحالف الحرب ضد "الإرهاب"، واتهامه بأنه لا يقوم بما يجب فعله في حربه ضد الإسلاميين، يبدو نظام مشرف في مأزق حقيقي؛ حيث أدت هذه الإشكاليات المتداخلة إلى فشل ذريع لمشرف في تحقيق الأمن القومي الباكستاني، والمتمثلة أبرز شواهده فيما يلي:

- تراجع ملموس في الموقف السياسي الباكستاني من قضية كشمير المصيرية؛ حيث تواجه الحكومة الباكستانية تحديًا داخليًا حقيقيًا، وتراجعًا قويًا في مؤشرات التأييد الشعبي؛ بسبب التراجع الذي أصاب القضية الكشميرية، التي يعتبرها الشعب الباكستاني قضيته الأولى؛ لاعتبارات دينية وقومية في آنٍ.
- أصبح الوضع في أفغانستان بعد سقوط طالبان

(١٦) باكستان والجماعات المسلحة، إبراهيم غرايبة، مجلة العصر، ٢٠٠٧/١٠/٣١م.

فشل مشرف في الحفاظ على الأمن القومي الباكستاني

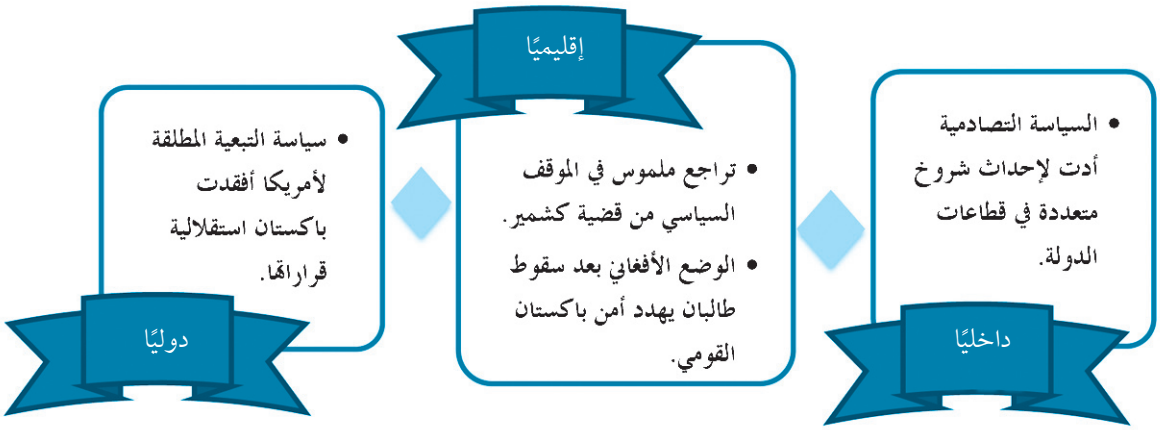

-بمساندة باكستانية لأمريكا- يمثل خسارة كبيرة تمسّ أمن باكستان القومي؛ لِمَا كانت أفغانستان تمثله من عمق استراتيجي لباكستان، فضلاً عما كانت تقوم به طالبان من تأمين مصالح باكستان الحيوية.

- سياسة مشرف الخارجية، التي تتسم بالتبعية المطلقة لأمريكا، أصبحت معها سيادة باكستان مهددة على أراضيها، وأفقدها استقلالية قراراتها، وأضعفت من موقفها الإقليمي، خاصة أمام الهند خصمها التقليدي.

كما أن المأزق الذي وصل إليه النظام الباكستاني -بتحالفه مع أمريكا، ومشاركته في حرب لا فائدة لبلاده من ورائها- تجاوزتْ أضراره الجنرال مشرف إلى باكستان نفسها، التي اشتعلت فيها الأحداث، وتهددت بنية الدولة للدرجة التي أصبح يتردد معها الحديث حول إمكانية انهيار الدولة نفسها، وليس النظام فقط.

- سياسته الداخلية التصادمية أدت لإحداث شروخ متعددة في قطاعات الدولة المختلفة، بل داخل القطاع الواحد، مثلما حدث للمؤسسة العسكرية التي ظهرت فيها بوادر السخط؛ بسبب سياسات مشرف الخطيرة داخليًّا، فضلاً عن صراع الولاءات: ما بين الولاء لرئيس الدولة، ورئيس الجيش، وبين التعاطف مع التيارات الدينية، التي طالما دعَّمت الجيش، ومثَّلت محورًا هامًّا في عقيدته العسكرية.

خاتمة وتوصيات

لقد بالغ مشرف في مشاركته فيما يُعرف بالحرب على الإرهاب، دون أي اعتبار لمكانة الدين في المجتمع الباكستاني، في حين «استندت تجربة تأسيس الدولة الباكستانية إلى الدين كأساس لقيام الدولة، وشكَّل الدين الإسلامي أساسًا للقومية الباكستانية، والمعيار الذي تم على أساسه تمييز الشعب الباكستاني (المسلم) عن باقي شعوب شبه القارة الهندية».(١٧)

ولذا فإن أزمة باكستان الحقيقية تتمثل في محاولة انقطاع النظام عن ماضيها، وتجاوز معطيات نشأتها الدينية التي تميزها عن أي دولة أخرى في العالم.

«لقد وعى المؤسسون الأوائل للدولة طبيعة النفسية الباكستانية التي آمنت بأن ترابطها العقائدي أساسُ أَمْنِها الاجتماعي لدولة متعددة الأعراق، وأن الجيش هو ضمانتها في مواجهة العداء الهندي المعلن، الذي اشتدت عدوانيته بعد بروز قضية إقليم كشمير ذي الأغلبية المسلمة، والصراع عليه مع باكستان

(١٧) الأسس العرقية والطائفية لأزمة الدولة في باكستان، محمد فايز فرحات، تعليقات مصرية، العدد ٩٠، بتاريخ ٢٠/١٠/ ٢٠٠٧م.

التي جنَّدت الفصائل المسلحة المقاوِمة لمواجهة خطر الاحتواء الهندي».[١٨]

ومن هنا يبرز أهمية التحرك الفاعل، وإعادة التحالف القديم بين الجماعات الإسلامية الباكستانية -التي تمثل صمام الأمان للشارع الباكستاني؛ لمحاولة إعادة الهدوء- والجيش المؤسسة القوية التي يمكنها وقف تدهور الأوضاع، وهما الفاعلان القويان على الساحة بامتياز، خاصة بعد موت بناظير بوتو.

كما أنه وفي مثل هذا الوضع الحرج، والمرحلة التاريخية الفاصلة، التي تمر بها باكستان، ومع ارتفاع مؤشر الخطر الذي يكاد يقترب من المساس بما يُعرَف «بفكرة باكستان»، أو بمعنى آخر ارتفاع مستوى التهديدات التي تعانيها باكستان لدرجة أوصلها البعض إلى تهديدات تتعلق بأساس وجودها، الذي تجاوز نصف قرن -لم تعرف على مداره فترات استقرار طويلة- يمكن أن تشهد فيها تثبيت معالم الدولة، واستقرار أركانها، لذا وفي مثل تلك الظروف يصعب تصور مخرج لذلك المأزق الباكستاني بدون مراعاة مجموعة من الثوابت، يأتي على رأسها:

- إعادة الاعتبار للأساس العقدي الذي قامت باكستان -كدولة- على أساسه ابتداءً، واستطاعت عن طريقه تجميع مسلمي شبه القارة الهندية في دولة مستقلة، تهدف لتحقيق هويتهم وثقافتهم الخاصة، فعنصر الدين -الذي كان بمثابة المحرك والدافع لفكرة باكستان في البداية- يصعب أن تتجاوزه باكستان في أزمتها الحالية، فبدون ترسيخ حقيقي للوعي الإسلامي، وتعميق للهوية الإسلامية -في مقابل العلمانية التي تريد أمريكا فرضها- يصعب أن تتجاوز باكستان أزمتها الحادة، خاصة في تلك البيئة القبلية التي تلعب فيها الأعراق والعصبيات دورًا كبيرًا، يصعب معه إيجاد بديل مناسب يجمع ذلك الشتات الداخلي المضطرب، والمتعارض أحيانًا، سوى الإسلام الذي تمكن في البداية من أن يكون المحور الأساس الذي يلتف حوله الجميع. ولذا فإن أي محاولة لتجاوز هذا الأساس، والعمل على إضعافه أو تهميشه، فضلاً عن محاربة التيارات الإسلامية -التي تمثل قوة هامة في الحياة السياسية الباكستانية- سيؤدي إلى نتائج لا يمكن لأحد التنبؤ بمدى خطورتها.
- الحفاظ على القدرات النووية، والإبقاء على الوضعية الخاصة للنووي الباكستاني، كقضية أمن قومي غير قابلة للتفاوض أو الابتزاز، وبعيدًا عن أي مفاوضات أو تنازلات، يمكن أن تقدمها القيادة السياسة مهما بلغت الضغوط، بحيث يظل بقاؤها على سُلَّم اهتمامات النظام السياسي، في مكانة تسبق في أهميتها الحصول على المساعدات أو الدعم العسكري، أو السياسي أو الاقتصادي للنظام القائم.
- تدعيم شبكة العلاقات التحالفية الممتدة مع القوى الإقليمية الصديقة مثل الصين، فضلاً عن تدعيم شبكة العلاقات الباكستانية الإسلامية والعربية، مستثمرة روابط الدين والمصالح المشتركة؛ لمحاولة الهروب من فخ الضغوط الأمريكية التي تعمل دائمًا على قولبة السياسات الباكستانية، بما يخدم المصالح الأمريكية، دون مراعاة للمصلحة الباكستانية.
- السعي لإيجاد توافق وطني يجمع القوى الباكستانية الوطنية، بما فيها التيارات الإسلامية؛ للعمل على إعادة الحياة المؤسسية للدولة، ووقف تدهور الأوضاع الذي بات يهدد استقرار باكستان، وسقوطها في دائرة العنف والاقتتال الداخلي الذي لن يستفيد منه سوى أعداء باكستان.
- أهمية تدخل الجيش (المؤسسة القوية) لوقف نزيف الخسائر، والمسارعة لإعادة الهدوء إلى الشارع الباكستاني، والضغط لإعادة عمل مؤسسات الدولة، وإجراء انتخابات نزيهة؛ لتفويت الفرصة على القوى الخارجية، التي يُتوقع استغلالها لحالة الهشاشة التي تمر بها الدولة، للتدخل في مقدرات باكستان، بما يضر بأمنها القومي، ثم

(١٨) المسجد الأحمر .. دماء شرارة وثورة الهجوم وعلاقته بتقارير هيئة «راند» الأمريكية - محمد لافي الجبريني، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٧/٧/٢١م.

الانسحاب لثكناتها، وترك أمور السياسة بعد استقرار الأمور.

وأخيـرًا: فـإن خيـار الرئيـس مشـرف بالوقـوف في الخنـدق الأمريكـي، وتنفيـذ أجندتهـا بالمنطقـة بصـورة أضـرت بالأمـن القومـي الباكسـتاني، كلَّـف النظـام الباكسـتاني إلى الآن فاتـورة باهظـة الثمـن، وكان بمثابـة قفـز النظـام علـى ثوابـت الدولـة، وانقطـاع عن معطيات نشأتها.

وإن لم تَـعِ جميـعُ القـوى الباكسـتانية خطـورة الوضع الـذي يهـدد الكيـان الباكسـتاني، وتتعاون علـى تقديم المصلحـة الباكسـتانية علـى المصـالح والمكاسـب الشـخصية؛ فـإن الحال ينـذر بتفجر الأوضـاع، ودخول البـلاد في حالـة الفوضـى لحسـاب أطـراف خارجية، لا اهتمام لها بالمصلحة الباكستانية.

معلومات إضافية
جمهورية الباكستان

جغرافيًّا :

المساحة الكلية ٨٠٣,٩٤٠ كم مربع ، العاصمة إسلام آباد.

طول الحدود: ٦٧٧٤ كم.

دول الجوار: الهند (٢٩١٣كم) ، أفغانستان (٢٤٣٠كم) ، الصين (٥٢٣كم) ؟ ، إيران (٩٠٩ كم).

المصادر الطبيعية: احتياطي كبير من الغاز، كميات محدودة من النفط ، فحم ، خامات حديد ، نحاس ، ملح.

اقتصاديًّا:

الصناعات: المنسوجات ، تصنيع الأغذية ، مواد البناء ، الألبسة ، الورق ، السمك.

المنتجات الزراعية: القطن ، القمح ، الأرز ، قصب السكر ، الفاكهة ، الخضروات ، اللحوم.

العملة المتداولة: الروبية الباكستانية.

سكانيًّا:

وفق إحصائيات ٢٠٠٣م.

عدد السكان: ١٤٧,٥٢٣,١٦٤ نسمة.

اللغة الرسمية: البنجابية.

نسبة المسلمين: ٩٧٪.

المصدر:

الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي ، اقتصاديًّا- جغرافيًّا ، دار الشرق العربي ، إعداد الدكتور سيف الدين الكاتب.

الأحزاب السياسية في باكستان

يوجد عدد كبير من الأحزاب السياسية في باكستان قد تصل إلى ٥٦ حزبًا ، لكن الأحزاب المؤثرة في الحياة السياسية قليلة. وأهم هذه الأحزاب هي :

١- حزب الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم:

حزب الرابطة الإسلامية هو الحزب الذي أنشأ باكستان ، لكن هذا الاسم كان مطية لكل طامع في السلطة ، ومن هنا كان لهذا الحزب أجنحة كثيرة ، في كل فترة من الفترات السياسية. وقد استغل

العسكريون الطامعون في السلطة مرارًا اسم هذا الحزب، وكل عسكري حكم باكستان جمع بعض السياسيين ممن لهم علاقة بهذا الحزب في السابق، وشكَّل جناحًا خاصًّا به، وحكَم البلد باسمه.

كما أن كل من ينشق عن الحزب يشكِّل جناحًا خاصًّا به، وأصبح اليوم هناك أكثر من عشرة أجنحة لهذا الحزب، أشهرها جناح نواز شريف، وجناح قائد أعظم، وحزب الرابطة الإسلامية، الذي شكَّله الجنرال مشرف عام ٢٠٠١م.

يقول الجنرال مشرف [في ص١٦٧ من النسخة الإنجليزية من كتابه «على خط النار»]: «بعد نَفْي نواز شريف من باكستان، كنت أريد أن يكون في هذا البلد حزب يواجه حزب الشعب التابع لـ «بينظير بوتو» وحزب الرابطة الإسلامية التابع لنواز شريف، ومن هنا رتَّب سكرتيري الخاص، السيد طارق عزيز، لقاء بـ «تشودري شجاعت حسين»، وبذلك نشأ حزب الرابطة الإسلامية بقيادته».

ولما أجريت الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢م، حصل حزب الرابطة الإسلامية الوليد على ٦٩ مقعدًا فقط في البرلمان المركزي من بين (٢٧٢) مقعدًا للبرلمان الباكستاني، ثم انضمت إليه مجموعة كبيرة من أعضاء البرلمان التابعين لحزب الرابطة الإسلامية -جناح نواز شريف-، فأصبح أكبر حزب في البرلمان الباكستاني، ووصل عدد أعضائه في البرلمان المركزي إلى ١٢٦ عضوًا.

هذا الحزب يعتبر من مؤيدي الجنرال مشرف ومصيره مرتبط بقراره، ولذلك يرى المحللون أنه ليس له أيّ مستقبل. لذلك، فقد اتجه الجنرال مشرف نحو حزب الشعب التابع لـ «بينظير بوتو» لتشكيل الحكومة القادمة، وقد أغضب هذا القرار القيادة السياسية لهذا الحزب.

٢- الحركة القومية المتحدة:

نشأ الحزب في البداية باسم (حركة المهاجرين المتحدة) تحت قيادة ألطاف حسين عام ١٩٧٨م على خلفية عمل طلابي، ويعتبر الحزب المذكور حزبًا متعصبًا شعاره المحافظة على حقوق المهاجرين، الذين هاجروا إلى باكستان من الهند وقت انفصالهما عام ١٩٤٧م.

يجد الحزب قبولاً كبيرًا في المناطق التي أغلب سكانها من المهاجرين، مثل مدينة «كراتشي»، ومدينة «حيدر آباد»، وبعض المناطق الأخرى في إقليم السند، وليس له وجود في أي منطقة أخرى في باكستان. ويرتبط اسم هذا الحزب بالتشدد والإرهاب، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حوادث القتل والعنف في كراتشي يوم ١٢ مايو ٢٠٠٧م أثناء زيارة رئيس المحكمة العليا المعطل افتخار محمد تشودري، حيث قُتل العشرات وجُرِح المئات من قِبل حركة المهاجرين القومية.

وهناك انطباع بأن الحزب يُدَار بصورة غامضة، وكل القرارات بيد شخص واحد هو ألطاف حسين الذي هرب إلى لندن من مواجهة قضايا عديدة في المحاكم الباكستانية. ويعتبر الحزب المذكور من مؤيدي الجنرال مشرف، ويُكوِّن في الغالب جزءًا من كل حكومة يشكِّلها حزب كبير بالتعاون مع بعض الأحزاب الصغيرة.

٣- حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف:

ورث محمد نواز شريف قيادة حزب الرابطة الإسلامية من خلفه محمد خان جونيجو - رئيس وزراء باكستان الأسبق- في أواخر عهد الجنرال ضياء الحق.

وقد ظهر شريف كقائد سياسي في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٨م حين تولى رئاسة وزراء إقليم بنجاب، ثم حصل على الأغلبية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠م بعد تشكيل (الاتحاد الإسلامي الديمقراطي) بالتعاون مع الجماعة الإسلامية، وشكَّل الحكومة، ثم حصل على الأغلبية في البرلمان في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧م، وشكَّل الحكومة المركزية. وكان شريف هو الذي رقى الجنرال مشرف ليكون قائدًا للجيش، إلا أنه حصل خلاف بينهما بسبب قضية «كارجل» التي كادت تشعل الحرب بين الهند وباكستان، فأراد أن يعزله من منصبه.

ولكن مشرف استبق ذلك بأن قام بانقلاب عسكري عام ١٩٩٩م؛ حيث وجهت لشريف تهم كثيرة، منها محاولة اختطاف الطائرة التي كان الجنرال مشرف يعود على متنها من سيريلانكا، ومنها الاختلاسات المالية، ومنها علاقته بأسامة بن لادن.

وقد أدخل شريف السجن إلا أنه خرج بوساطة المملكة العربية السعودية إلى المملكة أولاً، ومن هناك إلى إنجلترا. وقد حصل حزبه على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠٠٢م في حكومة الجنرال مشرف، إلا أن أغلبهم انشقوا عنه وانضموا لحزب الرابطة - جناح قائد أعظم المؤيد للجنرال مشرف. ويمثل الحزب في البرلمان الحالي (١٩) عضوًا. ويعتبر محمد نواز شريف من أشد المعارضين للحكومة العسكرية الحالية، ومن المنتظر أن يكون محور المعارضة في المرحلة القادمة.

وقد حصل نواز شريف على حكم من القضاء الباكستاني بأحقيته في العودة، وأعلن عن عزمه الرجوع إلى باكستان وخوض الانتخابات النيابية القادمة. لكن عند وصوله في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧م، تمت محاصرة الطائرة التي وصل عليها، ومنع أتباعه من الوصول إليه. كما احتجزته السلطات في المطار، ثم وضعته مرة أخرى على طائرة متجهة إلى السعودية بحجة وجود أحكام ضده. وقد أثار ذلك مناصريه، وزاد من حدة الاحتقان السياسي في البلاد. «ثم عاد مشرف وقَبِلَ عودة شريف لباكستان فيما بعد».

٤- حزب الشعب الباكستاني:

أسسه ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٦٧م، وتولى الحكومة إثر إجراء الانتخابات عام ١٩٧٠م، وكان هو السبب الرئيسي في انفصال بنجلاديش عن باكستان. اتُّهِمَ بوتو بقتل تشودري ظهور إلهي (والد تشودري شجاعت حسين رئيس الحزب الحاكم)، وحكم عليه بالإعدام من قِبَل المحكمة الباكستانية، ونفذ فيه حكم الإعدام في أبريل عام ١٩٧٩م في عهد ضياء الحق.

وقد تولت ابنته بينظير بوتو قيادة الحزب بعده، وعاشت في المنفى أغلب سنوات حكم الجنرال محمد ضياء الحق، ثم عادت عام ١٩٨٦م في أواخر عهده. وفاز حزبها في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٨٨م

بأغلبيـة ضئيلـة، وشـكّلت الحكومـة، واتُّهِمَـت هـي وحكومتهـا وزوجهـا آصـف علـي زرداري باختـلاس أمـوال الشـعب، فأقيلـت حكومتهـا في عـام ١٩٩٠م مـن قِبَـل غـلام إسـحاق خـان رئيـس الدولـة حينذاك. وقاطـع حزبهـا الانتخابـات الـتي أُجريـت عـام ١٩٩٠م، ثـم عـادت إلى السـلطة عـام ١٩٩٣م، ولم يسـتمر حكمها إلا ثلاث سنوات، فأقيلت حكومتها مرة أخرى عام ١٩٩٦م.

عاشـت بوتـو في المنفـى بـين الإمـارات العربيـة المتحـدة وبريطانيـا، حتـى عـادت إلى باكسـتان يـوم ١٨ أكتوبـر ٢٠٠٧م، ولكنهـا اغتيلـت في ٢٧ ديسـمبر ٢٠٠٧م أثنـاء خروجهـا مـن مؤتمـر انتخابـي لمناصريهـا؛ حيـث تعرضـت لإطـلاق نـار، وقـام المهاجـم بتفجير نفسـه على بعـد ٢٥ مـترًا من سـيارتها. وفي حـين روت التقاريـر الأوليـة أصابتهـا برصاصـة برأسـها وأخـرى بعنقهـا، تحدثـت روايـة السـلطات الرسمية الباكسـتانية عن وفاة جراء ارتطام رأسها بسقف السيارة المصفحة التي كانت تركبها.

٥- مجلس العمل المتحد:

هـو تحالـف لسـتة مـن الأحـزاب الإسـلامية، وقـد تشـكّل قبيـل الانتخابـات الـتي أُجريـت عـام ٢٠٠٢م. كانـت الأحـزاب الإسـلامية قبل ذلـك تعاني مـن التفـرق والتمزق، ولذلـك لم يكن لهـا دور بارز في السياسـة الباكسـتانية، لكنهـا لمـا شـكلت تحالفًـا وجـدت قبـولاً كبـيرًا في إقليمـين مـن الأقاليـم الباكسـتانية همـا: إقليـم سـرحد، وإقليـم بلوشسـتان. شـكّل مجلـس العمـل المتحـد حكومـة إقليميـة في إقليـم سـرحد بمفرده، وشـكّل حكومـة إقليميـة في إقليـم بلوشسـتان، بالاشـتراك مـع الحـزب الحاكـم والأحـزاب الـتي تشـارك في التحالف المذكور، هي كالتالي:

١- الجماعة الإسلامية بقيادة الأستاذ القاضي حسين أحمد.
٢- جمعية علماء الإسلام - جناح المولوي فضل الرحمن، وهو من أكبر الأحزاب المشاركة في التحالف المذكور.
٣- جمعية علماء الإسلام - جناح سميع الحق.
٤- جمعية علماء باكستان - جناح المولوي شاه أحمد نوراني (الاتجاه البريلوي).
٥- جمعية أهل الحديث بقيادة البروفيسور ساجد مير.
٦- الحركة الإسلامية، وهي حركة شيعية كانت تُعرف قبل ذلك باسم حركة تنفيذ الفقه الجعفري.

هـذا التحالـف سـيلعب دورًا مؤثـرًا في الحيـاة السياسـية في المسـتقبل؛ إذا حافـظ أصحابـه علـى وحدتـه، لكـن المواقـف المضطربـة الـتي يقفهـا المولـوي فضـل الرحمـن، خاصـة في التقـرب مـن الحكومـة والتحـاور معها، يعرِّض عقد التحالف المذكور للتناثر.

المصادر:

د. مصباح الله عبد الباقي، مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧م (بتصرف).